

العنوان:	التوسع العمراني العشوائي بشمال محلة الغيران: دراسة حالة
المصدر:	مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
الناشر:	الجامعة الأسمرية الإسلامية زليتن - كليتي الآداب والعلوم
المؤلف الرئيسي:	أبو حمرة، علي عطية محمد
مؤلفين آخرين:	الزاوية، إسماعيل مصباح (م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع28
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	يونيو
الصفحات:	29 - 39
رقم MD:	813720
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	العمران العشوائي، ليبيا، النمو العمراني، التوسع العمراني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/813720

التوسع العمراني العشوائي بشمال محلة الغيران (دراسة حالة)

✳️الدكتور/علي عطية محمد أبوحمرة

✳️الدكتور /إسماعيل مصباح الزاوية

مقدمة :-

تعد دراسة النمو العمراني العشوائي ذات أهمية كبيرة ليس للقائمين على التخطيط فحسب بل وصانعي القرار حيث يمكن من خلالها تقييم إحتياجات المنطقة من السكن والخدمات وتطويرها إقتصاديا وإجتماعياً .

ويقصد بالعمران العشوائي Spontaneous Settlement، المناطق ذات العمران التلقائي التي تفتقر للتخطيط والخدمات الرئيسية والمبنية بطريقة غير رسمية (جابر، 2006، ص507). وتختص دراسة التوسع العمراني العشوائي بمركز مدينة مصراتة وتحديداً بجنوب مركز المدينة شمال محلة الغيران حيث تطور النمو العمراني بشكل سريع نتيجة لعدة أسباب لعل من أهمها وجود مطار المدينة الذي ساهم في فتح طرق جديدة استقطبت السكان من داخل وخارج مدينة مصراتة ، إضافة إلى رخص الأرض وسهولة البناء على الأراضي الزراعية وسهولة الحصول على الخدمات الرئيسية كالكهرباء والماء والاتصالات.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- 1- إلقاء الضوء على مشكلة البناء العشوائي المنتشر في منطقة الدراسة .
- 2- الوقوف على الأسباب التي أدت إلى تفاقم المشكلة وسبل الحد منها .
- 3- باعتبار أن هذه الظاهرة تعد من المشاكل المنتشرة في العديد من مناطق ليبيا فبالإمكان تقديم دراسة يمكن من خلالها أن تكون لبنة يحدى بها في دراسة مناطق أخرى من ليبيا تعاني مثل هذه المشكلة .
- 4- كذلك فإن النتائج المرجوه من هذا البحث تكمن في تقديم دراسة يمكن الاستفادة منها من قبل المخططين عند وضع خطط جديدة للمنطقة للحد من هذه المشكلة .

(*) عضو هيئة التدريس بقسم الجغرافيا - كلية الآداب زليتن - الجامعة الأسمرية الإسلامية .

(**) عضو هيئة التدريس بقسم الجغرافيا - كلية الآداب زليتن - الجامعة الأسمرية الإسلامية .

التوسع العمراني العشوائي بشمال محلة الغيران (دراسة حالة)

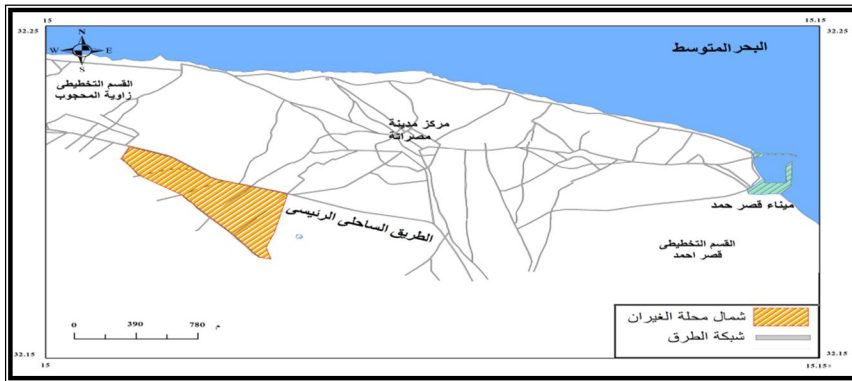
مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في الاجابة على التساؤلات التالية :

- 1- مامدى تأثر شمال محلة الغيران بمشكلة البناء العشوائي
 - 2- ماهي الأسباب التي أدت إلى انتشار البناء العمراني العشوائي بالمنطقة.
 - 3- ماهو موقف الدولة من البناء العشوائي.
 - 4- مآثر البناء العشوائي على استخدامات الأرض الأخرى وبخاصة الاستخدامات الزراعية
- أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث فيما يوفره من معلومات حول ظاهرة البناء العشوائي مما يمكن للعديد من المؤسسات المعنية بإدارة المدينة من الوقوف على حجم هذه المشكلة وسبل التعامل معها وبالتالي يمكن أن يحد ذلك من انتشارها مستقبلاً.

تحديد منطقة الدراسة:

تقع منطقة الغيران وكما يوضحه شكل (1) في جنوب مدينة مصراتة وعلى امتداد الطريقتين المهمين بالمدينة وهما الطريق الساحلي الرابط بين الشرق والغرب من البلاد والطريق المؤدي للمطار والمناطق الجنوبية للمدينة حيث تتاخم المناطق الزراعية المنتجة من الجنوب والمطار المدني بالمدينة من الشرق وتبعد عن مركز المدينة مسافة 4.5 كم وتعتمد اعتماداً كلياً على كافة الخدمات المتوفرة بمركز المدينة.



المصدر: Poleservice, Misrata centre, master plan 2000 N,O TF-47, Warsaw, Poland, 1980, P 22 .

- المخطط التفصيلي لمحلة الغيران ، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، مصراتة 2004، ص10.

شكل (1) الموقع الجغرافي لشمال محلة الغيران .

في منطقة مصراتة وحسب علم الباحث لم تجر دراسة شاملة للتوسع العشوائي فيما عدا مركز المدينة الذي حظي بتلك الدراسة وذلك لكون المركز قد استحوذ على أكثر من 50% من التوزيع السكاني ، وأكثر من 80% من الاستخدام العمراني (أبوحمرة 2013 ، ص185) حيث أشار أحد المهندسين العاملين بمصلحة التخطيط العمراني في منطقة مصراتة عند سؤاله عن وجود متابعة للنمو العمراني بالمنطقة فكانت الإجابة بأنه يوجد قصور في متابعة النمو العمراني بالمنطقة وأما عن سبب ذلك فرجح أن يكون ذلك نتيجة للافتقار إلى كادر متخصص إضافة إلى الافتقار إلى وجود آلية كفؤة للمتابعة نتيجة لعدم اهتمام الجهات العليا في طرابلس بذلك^(*) .

تعتبر شمال محلة الغيران مثلاً سيئاً للبناء العشوائي بمنطقة مصراتة وتتصف المحلة عموماً بالعشوائية والتخلف العمراني باعتبارها كانت ومازالت منطقة جذب لعدة اعتبارات أهمها رخص سعر الأراضي بالمنطقة وقربها من مركز المدينة وتأثرها بمجال تقديم الخدمات المرتبطة بالمركز ، وكل ما أنجز بها خلال الفترة الماضية هو بعض الكيلومترات من الطرق الزراعية ذات المسارات الضيقة والمنحنيات الحادة دون مراعاة لأي مواصفات أو معايير تنفيذ الطرق بالإضافة إلى توطين بعض المؤسسات الخدمية المتناثرة جاءت أساساً بناءً على مطالبات المواطنين المقيمين بالأجزاء المختلفة من المنطقة .

وفق المصطلحات التخطيطية نستطيع أن نقول إن المنطقة أصلاً نشأت بطريقة النمو العشوائي في أطراف المدينة ابتداءً من الستينيات من القرن الماضي ولم ينتبه إليها إلا في بداية الثمانينات حين فرضت وجودها وأصبحت متاثرة الأطراف وزحفها مستمر على كافة الاتجاهات الأمر الذي جعل الجهات المعنية تضمونها للجيل الثاني للمخططات المعدة نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات ، (المخطط التفصيلي لمحلة الغيران ، 2004 ، ص 2) .

كما أن مدينة تاورغاء في أقصى جنوب منطقة مصراتة تعاني من نفس المشكلة حيث يشير شكل (2) إلى التوسع المخطط والعشوائي في المدينة .

(*) مقابلة مع مجموعة من المهندسين بمصلحة التخطيط العمراني بمنطقة مصراتة .



المصدر: Google earth

شكل (2) التوسع المخطط والعشوائي في مدينة تاورغاء جنوب منطقة مصراتة . ويشير الشكل أعلاه إلى المنطقة السكنية المخططة في أسفل الشكل إلى اليسار حيث التف حولها السكن العشوائي بطريقة مبعثرة وغير منتظمة . تم التوصل من خلال الدراسة الميدانية والمتمثلة في توزيع الاستبيان خاص بالتوسع العمراني العشوائي في منطقة الدراسة إلى العديد من النتائج والتي يمكن الإشارة إليها في جدول (1) حيث إلى وجود بعض العلاقات التي تم الوصول إليها باستخدام معامل نسبة الترجيح (●) .

جدول(1) قياس نسبة الترجيح لايجاد العلاقة بين نوع التجمع العمراني مع بعض المتغيرات الأخرى لعام 2013 .

المتغيرات	التقيد بشروط الترخيص	التجاوز بعد الانتهاء من بناء العقار	إضافة مساحة من الأرض ملاصقة للمنزل	التقيد باللوائح والقوانين
نسبة الترجيح	1.396	0.686	1.174	1.817

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى تحليل نتائج الاستبيان بواسطة برنامج SPSS.

* نسبة الترجيح (Odds Ratio) هو مقياس ثنائي لقياس العلاقة بين مجتمعين بأن نثبت المتغيرين في المجتمع الأول وعلى أساسه يتم قياس نسبة العلاقة مع المتغيرين في المجتمع الثاني وتكون النتيجة اما تساوي 1 وفي هذه الحالة فان متغيرات المجتمع الأول متساوية في العلاقة مع متغيرات المجتمع الثاني ، أو تكون النتيجة أكبر من 1 وفي هذه الحالة فان المتغير الأول من المجتمع الأول أكثر علاقة مع المتغير الأول في المجتمع الثاني والعكس إذا كانت النتيجة أصغر من 1 .

من خلال بيانات الجدول السابق يمكن ملاحظة التالي :

- من خلال المتغير الأول التقيد بشروط الترخيص وعلاقته مع نوع التجمع الحضري أو الريفي فإن النسبة كانت 1,396 مما يشير إلى أن نسبة الذين كانوا يتقيدون بشروط الترخيص كانت أعلى في الحضر مقارنة بالريف مما يشير إلى انخفاض البناء العشوائي في الحضر أكثر من الريف.
- في حين كانت النسبة بينهما في ما يخص التجاوز بعد الانتهاء من بناء العقار كانت للريف بنسبة بلغت حوالي 0,686 وهي نتيجة قد تكون طبيعية بناء على النقطة السابقة والتي أشارت إلى أن الذين يتقيدون بشروط الترخيص كانت للحضر أكثر من الريف .
- أما من خلال المتغير الثالث والذي يشير إلى إضافة مساحة من الأرض ملاصقة للمنزل فكانت لصالح المحلات الحضرية أكثر منها في المحلات الريفية حيث إن التغيرات تحدث في المنازل في الغالب بعد الانتهاء من بناء العقار.
- وبخصوص التقيد باللوائح والقوانين فإن النسبة كانت 1,817 مما يشير إلى أن الذين وافقوا على أن التقيد باللوائح والقوانين المنظمة للتخطيط العمراني قد يكون سبباً في عدم حدوث تجاوزات كالبنا في الأماكن المخصصة لمواقف السيارات أو غيرها في المحلات الحضرية أكثر من المحلات الريفية .
- ومن خلال ذلك يمكن القول إن المشكلات المترتبة على التوسع العمراني العشوائي تظهر في المحلات الريفية أكثر من المحلات الحضرية وذلك لجملة من الأسباب لعل من أهمها عدم التقيد بشروط الترخيص وعدم حدوث تجاوز في البناء والتقيد باللوائح والقوانين المنظمة للتخطيط العمراني .

وصف المخطط العام لشمال محلة الفيران: -

تعتبر محلة الفيران كنظام حي تتطور بنيته بطريقة عفوية ، ويتغير وفق خطط تنموية من قبل الجهات ذات العلاقة الاقتصادية وتحديد الاحتياجات السكانية التي تؤثر على شكل المدينة وتنظيمها، والتخطيط المحلي يساعد في التطوير المكاني القائم ويسمح بتطور المحلة بشكل وظيفي وكل ذلك يؤدي إلى أن تكون البيئة الطبيعية على شكل سليم وصحي لسكانها.

واستخدامات الأراضي الحالية بمحلة الفيران تحتوي بشكل رئيسي على المناطق السكنية، مباني الخدمات العامة، المناطق الصناعية وبعض الخدمات، وتوجد بمنطقة الفيران بعض الطرق الرئيسية التي تمر من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي ويتفرع منها عدد كبير من الطرق الترابية بشكل غير منظم وفي مواقع كثيرة تظهر منحنيات حادة ، وقد تشكلت هذه الطرق الترابية خلال السنوات الماضية بدون أي تخطيط وبشكل عشوائي وهي تمثل حوالي 10% من المساحة الإجمالية ، وبالنسبة

التوسع العمراني العشوائي بشمال محلة الغيران (دراسة حالة)

للمناطق السكنية فهي تمثل حوالي 26% من مساحة المنطقة منها المناطق السكنية بكثافة منخفضة (22%) التي وزعت بشكل غير منظم داخل المنطقة، أما المناطق السكنية بكثافة عالية والتي تمثل 4% من جميع الأراضي فهي تقع في الجزء الشرقي بصورة المجمع السكني المنفرد، وبوجه عام فإن المناطق السكنية تظهر بشكل غير منظم . (المخطط التفصيلي لمحلة الغيران، 2004، ص 20- 21) .

بالنسبة للمرافق العامة والخدمات القائمة بحدود منطقة الدراسة فتتمثل في المدارس، والمستوصف الصحي، وبعض المرافق الدينية والثقافية والخدمات العامة الأخرى وهي تحتل حوالي 37,5% من إجمالي مساحة الموقع. تقع المباني الإدارية المركزية في الشمال والجنوب، بينما المناطق الصناعية والتجزئية الرئيسية في الجزء الشمالي والجزء الشرقي من المنطقة بالقرب من بعض الطرق، وتمثل في الوقت الحاضر 3,6% من منطقة الدراسة. بالنسبة للأراضي الفضاء فهي تمثل ما نسبته 35,7% من منطقة الدراسة، وأغلبها يقع في الجزء الشمالي بالإضافة إلى وجود حظائر الحيوانات منتشرة في أغلب المنطقة، أما المناطق الخدمية للزراعة فهي تقع في الجنوب من منطقة الدراسة (المخطط التفصيلي لمحلة الغيران، 2004، ص 20- 21) .

إن الضرورة الملحة لإيجاد مخطط تفصيلي للمحلة ناتج من عدم إمكانية تنفيذ شبكة الطرق بسبب وجود بعض المساكن في مسارات الطرق، والمشكلة الثانية هي المباني السكنية المتناثرة بطريقة عشوائية ومزدحمة، لقد حاول المخطط التفصيلي المقدم في معالجة النمو العمراني العشوائي أن يحافظ على المسارات الحالية للشوارع القائمة وكذلك بعض أهم الطرق الترابية الواسعة المطابقة لإمكانيات التطوير الجديدة مع الأخذ في الاعتبار تخطيط الطرق حسب الأسس والمعايير التخطيطية لتكوين الشكل العام لمخطط المنطقة وتمثل الطرق وخدمات النقل والمواصلات نسبة 16% من المساحة الإجمالية للمخطط، وقد تم الحفاظ على المرافق الخدمية القائمة داخل المخطط وتمثل المرافق الخدمية كالتعليم، الصحة، والثقافة والخدمات التجارية والإدارية، بنحو 11,20% من مساحة المخطط، ولقد تم الحفاظ بقدر الإمكان ضمن المخطط التفصيلي على نظام الطرق وتوزيع المرافق، وتوجد معظم المناطق السكنية بتصنيف مرتبطة مع المناطق التعليمية القائمة والمرافق الصحية والمرافق الصناعية الواقعة في الشمال الشرقي .

يحتل الاستخدام السكني بكثافة منخفضة ما نسبته 99,7% من المناطق السكنية، حيث تم إيجاد مسارات للشوارع الجديدة لتجنب المباني القائمة، وتم عزل المناطق الصناعية والمناطق السكنية بإقامة طرق، لم يحدث تغيير في المناطق الصناعية في الجزء الشمالي الشرقي وتوجد بعض المباني الفردية المجاورة لها والتي تتصل بالمناطق السكنية، بالنسبة لموضع المناطق الصناعية فهو مصمم جيداً ولا يشكل إزعاجاً للمناطق السكنية من خلال الحدود الواضحة للمشروع، والمخطط

التفصيلي المقدم أحدث تغييرات واسعة في المناطق السكنية بشكل خاص والمناطق الخدمية بشكل عام.

ومن خلال الجرد الحقل للمنطقة التي شملت 866 هكتار فقد اتضح الانتشار الكبير للوحدات السكنية وظهرت فرضية الأمر الواقع وأصبح التعامل مع المعطيات الميدانية يقود إلى أحد الحلين :

• التعامل مع الوضع القائم ومعالجة الإشكاليات والاختناقات وتفاذي الأمور المؤدية إلى الهدم والإزالة قدر الإمكان إلا في المواقع التي لا يمكن معالجتها وأصبح من الضروري إعادة النظر في الموقع بالكامل .

• تطبيق المعايير التخطيطية المعمول بها وعدم الاكتراث بالنتائج المترتبة على ذلك .
ومن خلال مرحلة تقييم الوضع القائم وتمشياً مع الظروف السائدة بالمنطقة تم اختيار البديل الأول بحيث يتم التعامل مع الوضع القائم ومعالجة العشوائيات في المنطقة قيد الدراسة ، (المخطط التفصيلي لمحلة الغيران ، 2004 ، ص 5) حيث أدخلت التعديلات على التوسع العمراني العشوائي في شمال هذه المحلة لكي يتضمنه مخطط الجيل الثالث الذي جرى الإعداد له في سنة 2005 ولم ينفذ إلى وقت إجراء هذه الدراسة .

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في التوسع العمراني العشوائي وبخاصة السكني ، منها ارتفاع أسعار الأراضي وأسعار العقارات ونقص المعروض منها داخل المخططات ، إضافة الى التأخر في اعتماد وفتح مخططات جديدة تتمشى وحجم الطلب على السكن وتزويدها بالخدمات الرئيسية .
ومن الأسباب كذلك عدم إعداد مخططات لمراكز الخدمات وتهيئتها بالمناطق الزراعية بحيث تتوفر بها المباني الإدارية والخدمية والإنتاجية ، وعدم تقيد بعض الجهات التي تمنح التراخيص خارج المخططات بالتشريعات، وعدم الإشراف على عملية البناء. كما تسهم بعض الجهات في النمو العشوائي وذلك بتزويد المبنى المخالف بالمرافق مثل الكهرباء والمياه والهاتف دون وجود ترخيص بذلك ، إضافة الى التسبب الواضح في متابعة الجهات المختصة بالتخطيط للنمو العمراني بالمنطقة .

(سعد ، 2009 ، ص 26 ، 36) .

موقف الدولة من مشكلات التوسع العمراني العشوائي:

يمكن الإشارة إلى أن موقف الدولة من الزحف العمراني غير المخطط يمكن إيجازه في الآتي :

1- سن القوانين التي تنظم عملية البناء العمراني :

ظهر أول قانون لتنظيم تخطيط المدن عرف آنذاك بقانون رقم 5 في سنة 1969 ، فمع نهاية الخطة التنموية الخمسية الأولى في سنة 1968 وتمديدها عاماً آخر لتنتهي في سنة 1969 والتي قامت بها الحكومة في عهد الملك إدريس لتطوير ليبيا في تلك الفترة .

إضافة إلى قيام الحكومة من قبل بالتعاقد مع الشركات الأجنبية لتنفيذ مخطط تطويري طويل الأمد للفترة من 1966 إلى 1988 ونتيجة لذلك ظهرت هناك حاجة لسن قانون يشرف على تطوير المدن الليبية بحيث ينظم عملية نمو المدن حتى تسيير العملية التطويرية بشكل صحيح ودون وجود مشكلات بها .

وقد كان هذا القانون هو المرجع الرئيسي الذي على أساسه تم سن القوانين اللاحقة والتي تنظم عملية النمو العمراني ، ونشير هنا بإيجاز لأحد هذه القوانين حيث جاء في المادة 63 من قانون التخطيط العمراني لسنة 2001 أنه " يتولى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية متابعة البناء خارج المخططات وإيقاف البناء المخالف واتخاذ الإجراءات القانونية حيال ذلك " (أمانة اللجنة الشعبية العامة، 2009، ص 27)، فقد جاء في نص الفقرة السابقة أن متابعة البناء خارج المخططات ويقصد هنا بالمخططات المناطق الحضرية التي تم وضع مخطط تطويري لها وذلك لاعتبارات معينة كأن تكون منطقة زراعية، حيث حولت هذه المادة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بإيقاف هذا البناء بل واتخاذ الإجراءات القانونية بتحويل البناء المخالف على الجهات المختصة والتي من بينها الحرس البلدي حيث إن من صلاحياته التي حولها له القانون بموجب قانون إنشاء هذا الجهاز في مجال تخطيط المدن والقرى هو " التحقق من حصول أصحاب الشأن على الترخيص الصادرة للمشروع في أية عملية بناء أو توسيع أو تلبية أو تعديل في بناء قائم أو تدعيمه أو هدمه " (أمانة اللجنة الشعبية العامة، 2006، ص 1)، حيث يقوم جهاز الحرس البلدي بعد إخطاره بوجود مخالفة بالتأكد من وجود ترخيص لذلك البناء و ثم تحويل المخالف على النيابة العامة التي بدورها تحقق في هذا الموضوع فيتم تحويل القضية إلى المحكمة للفصل فيها.

2- متابعة تنفيذ القوانين الصادرة بشأن تنظيم عملية البناء:

في ظل غياب تطبيق القانون يمكن للبناء العشوائي من الانتشار والزحف على الأراضي الزراعية وهذا ما حدث في منطقة الدراسة ، ويعود سبب ذلك إلى غياب المتابعة من قبل المسؤولين في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية إضافة إلى غياب جهاز الحرس البلدي في تنفيذ دوره المنوط به ، وفي هذا

الجانب تم سؤال أحد المهندسين العاملين بهيئة التخطيط العمراني عن سبب انتشار البناء العشوائي على الرغم من وجود قوانين تنص على ذلك فأجاب بأنه هناك قصور في التنفيذ حيث تلعب العلاقات الاجتماعية دوراً مهماً في توقف قضية المخالف عند حد معين بحيث لا تصل إلى النيابة العامة ويكون الإجراء الوحيد هنا هو توقيف البناء حتى إشعار آخر ، في حين أن القانون قد أشار في هذا الجانب في المادة 64 بأن (تزال المباني المنفذة خارج المخططات بدون ترخيص أو المخالفة للترخيص الصادر بالخصوص والتي لم يتم تصحيحها ، على نفقة المخالف) (أمانة اللجنة الشعبية العامة، 2009، ص27) وربما هنا تكمن الثغرة التي يستفيد منها المخالف حيث إنه وبعد إيقاف البناء يقوم المخالف بمحاولة تصحيح البناء من خلال تعديله وفقاً للشروط التي يضعها له التخطيط العمراني وبالتالي قد يستطيع الحصول على ما يفيد بقيامه بذلك التصحيح بأي وسيلة كانت بدون القيام به على أرض الواقع ، وهنا نعود إلى ما تمت الإشارة إليه في الحديث عن البناء العشوائي. فقد أشارت الدراسة التي تمت على شمال الغيران بقبول البناء العشوائي كأمر واقع قد فرض ، وأنه فقط يتم إزالة البناء المخالف الذي يتعارض مع مسارات الطرق ، وهذا الأمر قد أكده لنا المهندس المسئول بالتخطيط العمراني في المقابلة الشخصية التي تمت الإشارة إليها سابقاً عند سؤاله عن كيفية التصرف تجاه المبنى أو المسكن الذي حدث تجاوز أو مخالفة في بنائه فكانت إجابته بتحويل المبنى على لجنة فنية خاصة تقرر إما المعالجة أو الإزالة حسب الأحوال الفنية والتخطيطية على حد تعبيره (●).

وخلاصة القول في هذا الجانب أن ضعف عملية التنفيذ للقوانين التي تنظم عملية النمو العمراني يرجح أن تكون السبب في حصول النمو العمراني العشوائي والزحف على الأراضي الزراعية .

* (مقابلة مع مجموعة من المهندسين بمصلحة التخطيط العمراني بمنطقة مصراتة.

النتائج

- هناك قصور في التنفيذ حيث تلعب العلاقات الاجتماعية دوراً مهماً في توقف قضية المخالفين عند حد معين بحيث لا تصل إلى النيابة العامة ويكون الإجراء الوحيد هنا هو توقيف البناء حتى إشعار آخر
- ساهم رخص الأرض في جنوب مركز المدينة في استقطاب السكان للبناء في شمال محلة الغيران .
- يعد موقع المحلة بمحاذاة الطريق الساحلي الرابط بين شرق البلاد وغربها دوراً في انتشار المحلات التجارية بشكل عشوائي .
- كما لعب المطار في استقطاب السكان وبخاصة مع توفر شبكة الطرق التي تربط المطار بمركز المدينة والطريق الساحلي.
- ساهم غياب الرقابة الزراعية للأراضي المنتجة في التوسع العمراني باتجاهها مما زاد من تفاقم هذه المشكلة .
- كما إن مد المباني المخالفة بالخدمات كالماء والكهرباء ووسائل الاتصالات كان له الدور في استقطاب سكان آخرين للبناء في شمال محلة الغيران

التوصيات:

- إجراء دراسات على محلات أخرى بالمنطقة تعاني من مثل هذه المشكلة مثل محلة تاورغاء جنوب محلة مصراتة .
- تنظيم استخدامات الأرض بكامل المنطقة من خلالها يمكن المحافظة على الأراضي الزراعية وتخصيص مواقع خاصة بالنمو العمراني .
- منع إعطاء تراخيص بناء ومنع مد المباني المخالفة بالخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء .
- إحالة المباني المخالفة على الهيئات القضائية لاتخاذ الإجراءات المناسبة تكفل عدم تكرار هذه الظاهرة .

المصادر والمراجع

1. اللجنة الشعبية العامة ، قرار تنظيم جهاز الحرس البلدي رقم 149 لسنة 2006 ، بولسيفيس ، المخطط الشامل لمدينة مصراتة 2000 ، التقرير النهائي رقم (طن - 47) ، 1980.
 2. مقابلة مع مجموعة من المهندسين المسؤولين على التخطيط بمصلحة التخطيط العمراني بمنطقة مصراتة .
 3. مكتب العمارة للانشاءات المعمارية ، المخطط التفصيلي لمحلة الغيران ، 2004 .
 4. مكتب العمارة للاستشارات الهندسية بمصراتة (2004) المخطط التفصيلي لمحلة الغيران.
 5. علي عطية أبوحمرة (2013) نمو وتوزيع السكان وأثره على الامتداد العمراني في منطقة مصراتة في ليبيا ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى قسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة المنصورة .
 6. عمر عبدالله سعد (2009) تنظيم البناء من خلال التشريعات في ليبيا ، مقال في مجلة العمران ، العدد الثامن .
 7. محمد مدحت جابر(2006) الجغرافية البشرية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .
- ثانياً /المراجع باللغة الانجليزية :
- Poleservice, Misrata centre, master plan 2000 final report N,O TF-47, Warsaw, Poland.
- ثالثاً: موقع Google earth على الانترنت .